

وان كان تعريف الجنس يطلق عليها وجنس الحسنه وتوجد كالموجب للتعريف
انما سمع لعمدة في كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنه فانه لا يكثر
جنسها ولهذا اجاب بان دون اذا فيها قصد به النوع لكونه كما وان نصيب
حسنه وبين اصنافه فصل من له وهما تحت وهو انه عدم التلكيب ويتم
القطع بالحصول اما هو في نوع معين او في نوعين او في نوع من الانواع
وقد من الاثر في كماله عليه التكميل لان النوع لا يحصل الا في ضمنه فالعرف
القطع بالحصول نوع ما او في ماصوره انه لا يحصل الا في ضمنه فالعرف
من هو اذا جامع الحسنه وهو ان نصيب حسنه غير او غير المعجم الا ان
بمصدره نوع مخصوص والمصنف قد قطع يكون تعريف الحسنه تعريف
الجنس راجع الى صاحب الفتح حيث جاز بان يكون تعريفه غير المعجم الا ان
في الملاءمة وذلك لان اذا بدأ العبد على من ذهب الجبروت غير صحيح اذا
لم يتقدم ذلك الحسنه لا الحقيقا ولا التقديرا لكون اللام اشارة اليها وليس
يجوز ان يكون القصد الى خصه معينه من الجنس والمقدر ان المراد الحسنه
المطلقة المقطوع بها كونه وتوهم وانما يبدو الظاهر في ما قيل انه
لكن الملاءمة لكونه اول على اتصاله وعنايته حيث جعل الحسنه المعهودة
التي هي ان تشك في وقوعها كونه الوقوع قطعيه الحصول مع جعل السبب
العبيد غير قطعيه الحصول وان اراد المهدى على مذهب بتا على الحسنه
المطلقة لم يتزده المعهودة للماضي في المذهب حتى كانها فضيلتهم لفظ
الاشباح اليها وكثره وورها فما بهم ويكون حصول الملاءمة لما فهم
الاسارة اليه في هذا المعنى وهذا عند تعريف الجنس على مذهب وهذا
سبيل ما ذكره الشارح العلما من ان تعريف العبد اضمحلت في الملاءمة
اما معنى فليكونه اول على شؤ معاملة لان الحشد وهو الحصب والرجا قد
صارت كثره وورها فيما بهم من الماهود الحاضر في تعريف العبد لا
على ان هو لا الذي كان عيون انهم احقا بالخصاص هذه العظام بين
الحسنات ولا متكررة انه عليها يتم القبول انما اعطاء اسوأ
معامله ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس ذلك في معنى استحقاق التليل
كيد عوى استحقاق الكثر لانه قد يسمي في وديون الفانيه ولا مرك

الشكر

ان يشكر على التليل لانه على اكثر فانه قد بعد الاول دون الثاني واما لفظ
قلانه اذا قصد بها العبد تكون الحسنه واقعه موجوده موافق لفظي
اذا وجد خلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انما هو
انهم اذا ايموا استحقاقهم والخصاصهم جنس الحسنه وقد دخل في المعهود
وخولا او لبا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون
اسوا وانما وقوع جنس الحسنه ليس الا وقوع اثارها وانما من حيث هي جميع
قد خول اذا عليها يكون متمتعا لا مرجوحا واذا جعل الحسنه هي الواحد المرجوح
لم يكن المراد مطابقا الحسنه كما هو المقدر وحده نظر فساد ما قيل انه ان
لكن الملاءمة لكونه بعد عن الاكثر واوخل في اللام لكونها اشارة الى خاص
معهود ليكنهم الكثرة والحاصل ان القول يكون المراد بالحسنه الحسنه المعهودة
بنا في القول لكونها المراد بها الحسنه المطلقة وكونها لولا ان معنى قولها صحيح
انما عبا على خصه معينه من الحسنه وهي الحصب والرجا وهي كذا مطلقه
ان المراد بها مطابق الحصب والرجا من غير ان يحصى بعض ويهدا نظر صح ما ذكر
في كتابنا اضمحلت الملاءمة والسبب راجع بالفساد اليها في جانب
السبب لموظف المضارع مع ان لان السيد تاديه الوقوع بالسيدي الى
الحسنه المطلقة وهذا لكونه اي ليدل كبرها على ثلثها **فان قلت** اما
قد جاز استحقاق الماضي مع اذا في السنة مكمل في قوله فاذا سئل لا يسكن
ضربا عاما ومعرفا في قوله واذا سئل المشرقين وديارهم فما وجهه **قلت** اما
ملاظم لفظ المراد من معنى الفاء والى كبره المقيد للتعديل والى
الاسان المستحقون ليقصد كل ضمير لبعده عن الحق وانما كبره الضمالات فيه
لموظف اذا والماضي على ان ساس قد رسم من الضمير فانه ان يكون في حكم
المقطوع به فاذا اعرض وانما فيه منه المفظ اذا والماضي على ان اسئل هذا
الانسان بالثرفين يكون مفظوعا به وقد يستعمل في مقام الحذر من وقوع
النسب طغا هلا لا قصا المقام اليها هل كما اذا سئل العبد عن بيده وصل هو
في البار وهو جليله فليقول ان كان في اخره في حاله من السيد
وكا اذا استعملت لذلك مفظول ان نطمع الصبح ومعنى الدليل ففعل كما
تصبا هل لوقفا وتضمير او نس على هذا واعبه من مخاطب لفظك

اما قلت